الابعاد الاقتصادية والمالية في الاتفاقيات الاورومغاربية

أ. قادة بن عبد الله عائشة
أ. مسعودي أمينة
جامعة تلمسان

الملخص:

أخذت منطقة المغرب العربي اهتماما كبيرا في السياسة الدولية بصفة عامة وفي السياسات الأوروبية بصفة خاصة وذلك لما تتمتع به من موارد طبيعية وبشرية، غير أن هذا الاهتمام لم يكن وليد الساعة وإنما قديم نظرا للعلاقات التي تجمع بين الطرفين على مر الحقب التاريخية.

لذا كان لزاما على الدول الأوروبية أن تحاول إعادة بعث هذه العلاقات في صيغة جديدة من خلال طرحها لمجموعة من المشاريع والسياسات الهادفة إلى جعل منطقة المغرب العربي امتداد جغرافي لها خارج حدودها الإقليمية.

Abstract:

You got the Arab Maghreb region of great interest in international politics in general and in particular European policies and that because of its natural and human resources, but the interest was not the result of time, but because of the old ties that combine the two parties over historical periods.

So it was imperative for the European countries that are trying to resurrect these relations in the new formula put forward by a group of projects and policies aimed at making the Maghreb region geographic spread outside its territorial boundaries

مقدمة:

لخص مشـــروع "برشـــلونة 1995" (*BARCELONE*) الذي تم طرحه على الدول العربية معظم التساؤلات التي يمكن أن تواجه مسـار العلاقات بين الطرفين، لهذا تطرق هذا المشـروع إلى القضـايا التي تهم الطرفين خاصـة في المجالات الاقتصـادية سـواء عن طريق ضـمان اسـتمرار تدفق موارد الطاقة من الطرف العربي بصـفة عامة والمغاربي بصـفة خاصـة نحو الطرف الأوروبي، أو من خلال المسـاعدات المالية التي تم تقديمها في محاولة لدعم التنمية وحل الأزمات التي تعاني منها الأنظمة المغاربية، أو من حيث التطرق إلى مجموع السـياسـات الاجتماعية وارتباطها بظاهرة الهجرة نظرا لتزايد عدد المهاجرين بالإضـافة إلى القضايا الأخرى التي تحكم علاقات الطرفين.

إلا أن الرغبة في التوصـــل إلى حوار جاد على كافة المســـتويات جعل الطرف الأوروبي في موقع يسمح له بإعادة إنتاج سياسات أخرى في إطار بعث أسس الشراكة والتعاون والشعور بالمسؤولية خاصة وأن الظروف المحلية والإقليمية وحتى العالمية قد تغيرت على جميع الأصعدة، وكان من ضـمنها انهيار المعسكر الســـوفياتي وبروز النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عقب الإعلان الذي صـرح به رئيســها "جورج بوش" "George bush"[1] الأب في حرب الخليج الثانية 1991.

لهذا ونظرا لتغير ملامح النظام الدولي، كان لزاما على الدول الأوروبية بعث روح جديدة في هذه السـياسـات من خلال إعادة طرحها لتكمل مســار برشـلونة ولتســاير التطور الحاصـل على مسـتوى التفاعلات الدولية وكذا تغير الأهداف وموازين القوى مع إمكانية قيام الصـين والنمور الأسـيوية بدور هام في المســتقبل المنظور بالإضــافة إلى الرغبة الكامنة لدى الولايات المتحدة الأمريكية الحصــول على شــركاء جدد ومنافســة الاتحاد الأوروبي. لذا يحاول هذا الأخير مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه مســـار العلاقات بين الطرفين المغاربي والأوروبي عن طريق خلق روابط تعاونية في إطار الاعتماد المتبادل القائم على تبادل المنافع واحترام خصوصية الآخر كطرف في المعادلة التعاونية.

فما هي مضـامين السـياسـات الاقتصـادية والمالية في المشـاريع الأوروبية الموجهة للمنطقة المغاربية؟

I. البعد الإقتصادي والمالي للسياسات الأوروبية:

لخص مشروع برشلونة والسياسات اللاحقة له كل الأهداف التي يمكن أن تصل إليها الشراكة بين الطرفين خاصة وأنهما اتفقا على إقامة منطقة للتجارة الحرة بغضون 12 سنة ابتداء من تاريخ إعلان المشروع سنة 1995.

وتأتي هذه الوجهة تجسيدا لما كانت تشهده العلاقات الدولية في تلك الفترة على اعتبار الصـراع الدائر بين المعسـكرين الشـرقي والغربي، وفي ظل بوادر

الانفراج الدولي عقب الأزمات التي كانت تهدد وجودهما لذا كان على الأطراف أن تبحث عن مصالحها خارج حدودها الإقليمية، فقد عرف في فقه العلاقات الدولية أنه "أينما تكون المصلحة يكون الاتجاه"، فالدول الأوروبية مجسدة في كيان الاتحاد الأوروبي اعتبرت أن مصالحها تتجلى في إنشاء علاقات جديدة مع الدول العربية بعيدا عن التنافس الذي يجمع المعسكرين.

لذا كان التوجه نحو دول المغرب العربي التي كانت تعاني من انتكاسات متواصلة في اقتصادياتها وشلل على مستوى المجالات الاجتماعية والثقافية وخاصة السياسية، فجاء المشروع بمثابة الإنقاذ لهذه الدول للخروج من أزماتها عن طريق الامتيازات التي نصت عليها بنود الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

وتواصلت السياسات الأوروبية بعد هذا المشروع نظرا للأحداث المتتالية التي شهدتها العلاقات الدولية مع انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل سلسلة الانهيارات التي عرفتها منظومة القيم الاشتراكية وموجات التحول السياسي في دول الاتحاد السوفياتي سابقا.

حيث لخصت المشاريع اللاحقة عن مشروع برشلونة الأهداف الاقتصادية التي يسعى الطرفين للوصول إليها عن طريق عقد الاتفاقيات وكذا البحث عن السبل الكفيلة لتطوير الاقتصاد خاصة وأن العالم يشهد التوجه الحاد نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الثنائية والجماعية في ظل زيادة التنافس بين المنتجات وكذا نشاط منظمة التجارة العالمية.

1- المبادلات التجارية.

اتخذت العلاقات بين الجانبين نوعا خاصا على اعتبار الخلفية التاريخية وما أفرزته من تبعات جعلت الطرف الأضعف في تبعية دائمة ومستمرة للطرف الأقوى، وكذلك للأهمية التي توليها أوروبا لدول المغرب العربي على اعتبار ما تملكه هذه الأخيرة

من إمكانيات مادية ومعنوية وبالإضافة إلى عوامل التقارب الجغرافي وحتى الخلفيات التاريخية.

لهذا وضعت المبادلات التجارية على قائمة الأولويات فالعلاقات التجارية بين الطرفين كان لها امتداد خاصة مع بداية الحوار العربي- الأوروبي ومراحله التي بدأتها من خلال مرحلة التعاون الانتقائي[2] مع بعض الدول المغاربية التي حصلت على استقلالها خاصة المغرب وتونس، ثم امتدت لتشمل عقد اتفاقيات شاملة لجميع الميادين خاصة تلك المتعلقة باستيراد وتصدير السلع الزراعية على اعتبار أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية كانت تشجع على أن تكون هناك سياسة زراعية مشتركة سواء بين دولها أو بين الدول التي تعقد معها اتفاقيات ثنائية حيث كانت هذه المنتجات الزراعية معفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها للأسواق الأوروبية مع بعض الاستثناءات والقيود، كما تعطي تخفيضات جمركية تتراوح ما بين 30% - 100% ضمن قيود معينة. حيث أن أكثر من ثلثي (3/2) التجارة الخارجية لدول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) تتم مع دول أوروبا ونصف صادراتها تذهب إلى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بالإضافة إلى أن هناك تقريبا ثلاثة ملايين مواطن من المغرب يعملون في أوروبا**3**.

ثم شهدت المرحلة الأخيرة مرحلة التعاون المتجدد من خلال طرح مشروع "برشلونة 1995م" في محاولة منها لتوسيع مجال الشراكة والتعاون في إطار رسمي يكون قادر على المنافسة في الأسواق خاصة في ظل تزايد نشاط الاتحادات الإقليمية وكذا محاولة الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها من خلال طرح مبادرات على غرار مبادرة "**ستيوارت إيزنستارت**".

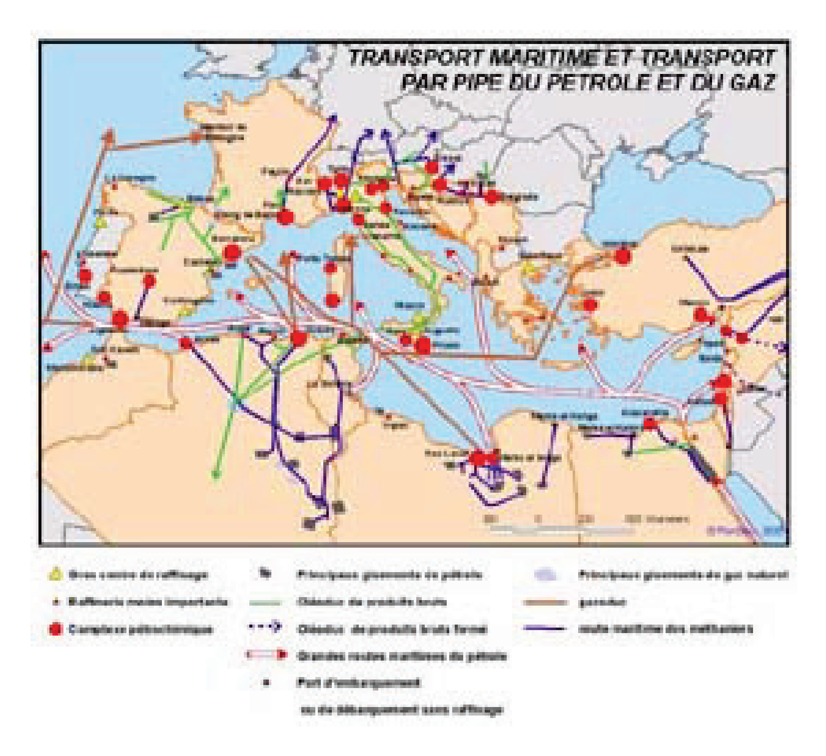
فقد اتخذ التعامل التجاري بالدرجة الأولى مع الدول التي تملك خصوصية تاريخية خاصة دول المغرب العربي نظرا للعلاقات التاريخية والقرب الجغرافي منها، والمصالح المتبادلة، لذا وتجسيدا لهذا الاقتراب التاريخي تحاول دول الضفة الشمالية وعلى

رأسها فرنسا الإبقاء على هذا الرابط بينها وبين دول حوض المتوسط عن طريق عقد الاتفاقيات الثنائية في شتى الميادين.

وتأتي في قائمة أولويات الاعتماد المتبادل بين الطرفين مصادر الطاقة حيث أن العلاقات الدولية كانت تقوم على أن من يسيطر على مناطق النفوذ يسيطر على العالم، وقد تمثلت في المناطق التي تحتوي على أكبر قدر من الطاقة والموارد الأولية وكذا خطوط المواصلات والطرق التجارية وهو الفكر الاقتصادي الذي لازم الحركات الاستعمارية التقليدية والحديثة.

وتتوزع خطوط المواصلات الطاقوية (البترول والغاز) على الشكل التالي:

خريطة رقم 01: تبين خطوط المواصلات البحري للموارد الأولية الغاز والبترول.



http://geoconfluences.ens-lyon.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc2.htm#haut

فبعد أزمة الحظر النفطي عام 1973م الذي مارسته الدول العربية ضد الدول المساندة لإسرائيل أدركت الدول الأوروبية أنه يجب عليها إيجاد وضع جديد لضمان بقائها خاصة وأن أوروبا كانت بصدد الدخول في مرحلة جديدة من البناء الداخلي والذي انتهى بمعاهدة "ماستريخت" 1993م، ثم اعتمادها بالدرجة الأولى على موارد الطاقة المستوردة من الخارج فكانت هذه الأزمة بمثابة الخلل الذي أصاب أوروبا.

وعلى اعتبار مراحل الحوار واتفاقيات التعاون التي جمعت بين الطرفين والصعوبات التي واجهتها إلا أن رغبة الطرف الأوروبي في بعث أسس للشراكة والتعاون على أساس رسمي اقتصادي خارج أوروبا، جعلها تطرح مشاريع وسياسات تهدف إلى إيجاد صيغ للتعاون والشراكة، حيث تمثلت هذه المشاريع والسياسات في الآتي:

II. مشاريع الشراكة:

1. مشروع برشلونة 1995: ويأتي انعقاد هذا المؤتمر في ظروف بدأت فيها بوادر الانفراج الدولي مع تصاعد الحركات المطالبة بالانفصال عن الاتحاد السوفياتي وزيادة عدد الدول التي طالبت بالانضمام للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى التوقيع على معاهدة "أوسلو 1993م" لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

حيث تمحور المشروع حول الحرية الاقتصادية، الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة في مدة أقصاها 12 سنة مع إقرار برنامج "ميدا1" للمساعدات المالية، وتم التوقيع على أولى الاتفاقيات مع تونس في جوان 1995م التي دخلت حيز التنفيذ في 1998م، ومع المغرب في 25 نوفمبر1995م ودخلت حيز التنفيذ سنة 2000م، أما الجزائر فقد تأخرت لغاية سنة 2002م ودخلت حيز التنفيذ سنة

2005م[4]. وطبقا لهذا شدد المجتمعون على مجموعة من نقاط التعاون التي تهم الطرفين ومن بينها[5]:

1- أن النمو الاقتصادي يجب دعمه بالتوفير الداخلي، وضرورة إيجاد مناخ استثماري مناسب.
2- التعاون الإقليمي من أجل تنمية التبادل بين الشـــركاء أنفســـهم، مما يؤدي إلى التشجيع على إقامة منطقة للتجارة الحرة.
3- الحفاظ على البيئة والعمل بمقتضى اتفاقية وخطة برشلونة، مع البحث عن حلول لمشاكل التصحر وتلوث مياه البحر المتوسط.
4- الاعتراف بالدور المهم للمرأة في مجال التنمية وبالتالي إشراكها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.
5- الحفاظ على الموارد السمكية والبحث عن تطوير الموارد بما فيها تربية المائيات.
6- أهمية قطاع الطاقة في مشـروع الشـراكة وكذا تنمية الموارد المائية والتعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة.
7- احترام مبادئ القانون البحري الدولي في مجال المواصـــلات الدولية، والاعتراف بالتأثير الملموس الذي تلعبه التكنولوجيا على التنمية الاجتماعية والاقتصـــادية وبالتالي تشجيع البحث العلمي.

وبالتالي تركزت أهم القواعد التي ستقوم عليها منطقة التجارة الحرة بين ضفتي المتوسط في مدة أقصاها عشر سنوات على:

1- توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ.
2- حماية الملكية الفكرية.
3- المنافسة المتكافئة.
4- مبدأ المعاملة بالمثل.
5- تشجيع القطاع الخاص، وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التنمية المستدامة التي تنمي القدرات البشـرية وتحمي البيئة والموارد الطبيعية وتوفر مناخا

للاستثمارات مع تطوير إمكانات البحث العلمي ونقل التكنولوجي، بالإضافة إلى حل مشكلة المديونية[6].

وكانت الجزائر قد اتخذت عقب الاستقلال منحى آخر في علاقاتها مع الغرب أين عرفت المنظومة السياسية توجها نحو المعسكر الشرقي الذي رأت فيه المنقذ باعتبار أنه قدم لها مساعدات إثر خضوعها للاستعمار الفرنسي ومساندته للقضايا التحررية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. غير أن انهيار منظومة القيم الاشتراكية وبروز النظام الدولي الجديد قد حتم تغيير موقف صانع القرار الجزائري التوجه ليتماشى والظروف الجديدة، مما أدى إلى تغيير النظرة نحو العالم الغربي باعتباره يعرف مزيدا من الاعتماد المتبادل القائم على حرية التجارة وتنقل عناصر الإنتاج.

مما سمحت هذه الظروف المحلية بتشجيع الاستثمار الأجنبي حيث شهدت الفترة الممتدة من 1993م إلى 2000م ما يساوي 397 مشروعا وهو راجع إلى تحسن المناخ الاقتصادي وكذا التحكم في مشكلة الديون الخارجية مع تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية وتطور التشريعات الخاصة بالاستثمار[7].

تأتي هذه الخطوة في خضم محاولة الجزائر رفع معدلات التنمية وإعادة صياغة اقتصاد يتماشى والظروف الدولية مع تزايد التكتلات الاقتصادية ودور منظمة التجارة الدولية في الاقتصاد الدولي ومحاولة الانضمام إليها، لذا باشرت برنامج الإصلاح الهيكلي المشروط بالمساعدات المالية.

فمن خلال هذا البرنامج الذي باشرته الجزائر والمقترن بشروط مفروضة عليها من قبل صندوق النقد الدولي للاستفادة من المعونات المادية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج على المستويات التالية[8]:

1-**بالنسبة للنمو الاقتصادي**: فقد تم تحقيق معدلات إيجابية خلال فترة البرنامج بعد مدة سبع سنوات من المعدلات السلبية وهو راجع إلى:

أ-سياسة إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين مع توفر مصادر الإقراض الأجنبية بعد اعتماد الجزائر للبرنامج حيث استفادت من 22 مليار دولار تم تخصيص 17 مليار دولار في شكل إعادة جدولة و5.5 مليار دولار لإنجاح البرنامج.

ب-تحسين المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت هذه المساهمة من 15% سنة 1995م إلى 21.5 % سنة 1996م.

2-الميزانية العامة: حيث تم تسجيل تحسن ملحوظ خلال فترة البرنامج فقد انخفض العجز من 8.7% سنة 1993م إلى 4.4% سنة 1994م لتسجل فائضا قدر بـ 3%، 2.4% و2.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات 1996م، 1997م و1998م على التوالي. ويعزى هذا الفائض إلى فعالية التحصيل الضريبي- نظرا لممارسة النظام لقدراته طبقا لما قدمه "**غابرييل ألموند**" "(G.Almond) في تحليله النسقي الذي رمز له بالقدرة الإستخراجية للنظام عن طريق جمع الضرائب والتحصيل-والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب سياسة التقشف المتبعة من قبل الدولة.

3-ميزان المدفوعات: عرف هو الآخر تحسنا ملحوظا فقد حقق خلال سنتي 1996م و1997م ما يقدر بـ 1.25 مليار دولار خلافا للسنوات السابقة.

وتجلت أهداف الشراكة الأورو-جزائرية والمنبثقة من إعلان "برشلونة" في البحث عن أسواق جديدة ودائمة لتأمين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة والتي تعرف بضعف المنافسة التجارية، كما تجدر الإشارة إلى أن اتفاق التعاون بين الطرفين سنة 2002م وتم المصادقة عليها في عام 2005م حيث تنوعت أهمية هذا الاتفاق بالنسبة للطرفين[9]:

1-الطرف الجزائري: هدفت إلى تحسين مستوى اليد العاملة، إعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته وإنتاجيته والرفع من حجم العمالة في الدول النامية، التحويل

التكنولوجي للجزائر بما يساعدها على التحكم في التكنولوجيات وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية.

2–بالنسبة للطرف الأوروبي: توسيع النفوذ خارج حدود إقليمها في إطار التنافس العالمي مع توسيع نطاق سوق منتجاتها، على اعتبار أن بلدان المغرب العربي تشكل سوقا واسعا للاستهلاك نظرا لعدد السكان الكبير ومستوى التنافس بين الشركات.

ففي ذات الصدد حاولت موريتانيا من خلال القروض المقدمة من قبل الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد وذلك للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة وأنها كانت تعاني من مشاكل سياسية حادة تجسدها عدم الاستقرار السياسي في ظل تزايد الانقلابات العسكرية. ومع بداية الحوار شاركت في حضور اجتماعاته بصفة ضيف خاص على اعتبار أنها دولة عضو في الاتحاد المغاربي ثم أصبحت عضوا في اجتماع لشبونة في 5 و6 نوفمبر 2007م دون أن يمس ذلك بانتمائها إلى مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، بالإضافة إلى أنها تحصل على المساعدات المالية في إطار اتفاقيات "لومي"[10].

وتحتل تونس وضعا متميزا في علاقاتها مع الدول الأوروبية خاصة وأنها قد عرفت سياسة الانفتاح الاقتصادي في تعاملاتها التجارية منذ الاستقلال على اعتبار أنها وقعت أولى الاتفاقيات التفضيلية، فقد هدفت عملية "برشلونة" إلى تأسيس منطقة ازدهار مشتركة قائمة على حرية تنقل السلع والخدمات كما تحظى الزراعة بأهمية كبيرة نظرا لأن 25% من العمالة التونسية تعمل في هذا الإطار، لذا فإن فتح أسواق جديدة سيدعم من نمو وتطور الاقتصاد التونسي[11].

ثم أكدت الاتفاقية على أن يتعهد الطرفان بعدم فرض قيود كمية على وارداته من الطرف الآخر حالما تدخل الاتفاقية إلى حيز التنفيذ، وبالتالي فإن تحرير المنتجات الزراعية يشتمل فقط السلع المنتجة محليا في كل من الجماعة الأوروبية

وتونس. كما أن المنتجات الزراعية والسمكية المنتجة محليا في تونس لا تتمتع بأي مزايا أو أفضليات عما هو ممنوح داخل الجماعة الأوروبية[12].

كما أكد ذات المشروع على أهمية المبادلات الطاقوية خاصة وأن أوروبا قد فتحت مجالا للحوار على هذا الأساس وذلك لضمان تدفق الموارد إليها وهو ما تأكد من خلال ما جاء في قائمة أولويات الاعتماد المتبادل بين الطرفين المتضمنة مصادر الطاقة لأن العلاقات الدولية كانت تقوم على أن من يسيطر على مناطق النفوذ يسيطر على العالم (طبقا للفكر الاقتصادي السائد في العلاقات الدولية). وقد تمثلت مناطق النفوذ هذه في تلك التي تحتوي على أكبر قدر من الطاقة والموارد الأولية وكذا الموقع الجغرافي الذي يؤمن لها الإطلالة على خطوط المواصلات والطرق التجارية الدولية خاصة وأن البحر المتوسط كان مجالا حيويا للتحرك.

فبعد أزمة الحظر النفطي الذي مورس من قبل الدول العربية ضد الدول المساندة لإسرائيل أدركت الدول الأوروبية أنه يجب إيجاد وضع جديد لضمان بقائها خاصة وأن أوروبا كانت تعتمد بالدرجة الأولى على موارد الطاقة المستوردة من الخارج، لذا كانت هذه الأزمة بمثابة الخلل الذي أصاب أوروبا بالإضافة إلى الأزمات الأخرى المتمثلة في نقص اليد العاملة بسبب زيادة عدد الشيوخ بالنظر إلى نسبة الشباب حيث أصبحت تلقب بالقارة العجوز.

حيث يرتبط الطلب على الطاقة ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب صعودا وانخفاضا[13]، لذا أصبح العامل الاقتصادي هو المسيطر في مجال العلاقات بين الطرفين خاصة في مجال النفط والغاز الطبيعي حيث أن 50% من احتياطي النفط يتركز في ليبيا و65% من احتياطي الغاز الطبيعي يتركز في الجزائر، وتقدر احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي بـ 10% تستوردها أساسا من الجزائر[14].

وتعتبر الجزائر هي الممون الرئيس للغاز في الاتحاد الأوروبي وذلك راجع إلى أهمية العلاقات الثنائية في هذا المجال ترجمها عقد مجموعة من الاتفاقيات بينهما، فدول

الاتحاد الأوروبي تســتهلك حوالي 471 مليار م ^{3} أي ما يعادل 17% من الإنتاج العالمي كما تسعى إلى خلق اتفاقيات مع كل من إيطاليا، إنجلترا وفرنسا[15].

وهو ما تجســـد فعلا في عقد اتفاق يجمع بين الجزائر والعديد من الدول الأعضـاء في المجموعة الاقتصـادية الأوروبية على غرار الاتفاق الموقع مع بلجيكا لتوفير خمس مليارات متر^{3} ســـنويا، وكذا إنجاز أنبوب الغاز الجزائري-الإيطالي بعد أن اقتنع الإيطاليون أن الجزائر حرة ومستقلة في تصرفاتها بالإضافة إلى هولندا، النمسا وسويسرا التي كانت ترغب في الغاز الجزائري16.

2-مؤتمر فاليتا (Valletta) بمالطا ما بين 15 و16 أفريل 1997م:

حضـــرته 15 دولة أوروبية و12 دولة متوســـطية، وتم الوقوف فيه على المصـــاعب والمشكلات التي تواجه برنامج المساعدات الأوروبية، وخطة تأهيل المؤسسات الصناعية في جنوب المتوسط مع ضرورة التوصل لحلول بشأن مسألة التجارة في السلع الزراعية والمديونية[17]. وقد انعقد المؤتمر في أجواء سياسية مخالفة لما كانت عليه في مؤتمر برشلونة وذلك راجع للوضع السائد في المتوسط نتيجة لتصاعد الخلافات التركية اليونانية وتعثر عملية السلام في الشرق الأوس[18].

3-مؤتمر شتوتغارت (Stuttgart) ما بين 15 و16 أفريل 1999م:

تناول فيه حرية التجارة بحلول عام 2010م، ونقل البضـائع والاســتثمار المباشــر[19]، وهي أهداف لتحقيق عالمية الاقتصـــاد في ظل التزايد المســتمر للتكتلات الاقتصـــادية وحرية المبادلات التجارية وكذا حرية تنقل وســائل الإنتاج، وتنامي دول جنوب شــرق آسيا الراغبة في منافسة القوى الكبرى وحصولها على الأسواق لتصريف منتجاتها.

4-مؤتمر مرســـيليـا (Maseille) المنعقـد مـا بين 30 و03 أفريل2000م: حضـــرته كل من ألبانيا، الجزائر، قبرص، مصـــر، مقدونيا، إســـبانيا، فرنســا، إســرائيل، إيطاليا، ليبيا، الأردن، مالطا، المغرب، موناكو، البرتغال، ســلوفينيا، تونس، تركيا، يوغوســـلافيا وغابت كل من ســـوريا ولبنان[20]. وتطرق المجتمعون في هذا

المؤتمر إلى التقليل من الفوارق بين الشـــمال والجنوب بالإضـــافة إلى تناول برنامج المســـاعدات المالية للفترة الممتدة من 2000م إلى 2005م[21] وهو ما يعرف ببرنامج "ميدا 2" الذي يهدف إلى تحسـين مسـتوى الاقتصـاد والهياكل المرتبطة به في خضـم تزايد المشكلات التي تعاني منها الأنظمة المغاربية.

وقـد ازداد نمو واردات الاتحـاد الأوروبي إلى المغرب مـا بين عـامي 2000 و2005 بـــ (+48%)، كما تحقق نمو كبير في صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر (+67,7%) والمغرب بــــ (+50,7%) وتشـكل هذه التجارة بين الطرفين نتيجة للروابط التاريخية أو التقارب الجغرافي معها، وتحظى كل من فرنسا وألمانيا بأكبر قدر من الفائض التجاري في تعاملاتها التجارية[22].

II. سياسة الجوار الأوروبية 2004:

وقد أعلنتها المفوضـية الأوروبية بعنوان "أوروبا الموسـعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشـرق والجنوب" وتضـمن هذا الإعلان خلق فضـاء مسـتقر ومزدهر للتعاون والشـراكة. وتأتي هذه الرغبة في بعد انضـمام عشـرة دول إلى الاتحاد الأوروبي من أوروبا الشـرقية وهو ما حول مركز اهتمام صـانعي القرار الأوروبي لتجنيد الإمكانيات المالية والمادية والمؤسسـاتية لإدماج هذه الدول الجديدة وتكييف اقتصـادها مع مستوى النمو في دول الاتحاد الأوروبي[23].

تشـمل سـياسـة الجوار الأوروبي عرضـا مميزا لتأكيد العلاقات مع دول الجوار وهي تتضمن الآتي:

1-إمداد البلدان المجاورة لأوروبا بالمكاسـب من حيث الاسـتقرار السـياسـي والاقتصادي والتقليل من الفوارق في مجال التنمية.

2-خلق فضـــاء مزدهر وقيم متبادلة تتأســـس على الاندماج الاقتصـــادي والعلاقات الثقافية وتقوية التعاون العابر للحدود[24].

وفي ظل سياسة الجوار الأوروبية اتخذ الاتحاد الأوروبي مجموعة من المهام تعهد بإنجازها وهي:

1-المشاركة في البحث عن حل للخلافات المتعلقة بفلسطين وقضية الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر كمدخل لحل الأزمات التي تمر بها دول المنطقة والنزاع في الصحراء الغربية.

2-تكثيف التعاون الثقافي والتفاهم المتبادل مع المساهمة في تطوير مجتمع مدني متطور.

3-إشراك الجيران في البرامج الأوروبية الخاصة بالبحث والتربية والثقافة.

4-العمل على تقوية الربط المتبادل للبنى التحتية، ومواءمة التشريعات في مجال النقل والطاقة والاتصالات.

5-المساعدة على إدماج الجيران في النظام التجاري الدولي، مع تقديم تسهيلات لإدارة الهجرة[25].

حيث تقوم الفكرة الأوروبية لسياسة الجوار على إيجاد نوع من التوازن بين خطط العمل الثنائية بحيث يتم تفصيل الفوائد طبقا للاحتياجات الخاصة بكل دولة وظروفها، وذلك عبر عقد اتفاقيات منفردة مع كل دولة على حدا. ففي ديسمبر 2004م تم إقرار خطط العمل التي تبناها وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي حيث قامت المفوضية الأوروبية في عام 2005م بإعداد تقارير عن الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية والمؤسساتية في مصر ولبنان، ويسعى ذات الطرف إلى إعداد تقارير مشابهة عن الجزائر وسوريا، وتقوم خطة العمل على:

1- الحوار داخل الأطر الموجودة من خلال بحث الإنجازات والإخفاقات عن طريق لجان التعاون في الاتفاقية.

2- يتم تحرير الوثيقة عن طريق المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الجوار الأوروبي.

3- المراجعة السنوية للتطور الذي تم تحقيقه[26].

وتسعى خطة العمل التي تم اعتمادها في إطار سياسة الجوار الأوروبي مع المغرب بتاريخ 27 جويلية 2005م إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، حيث يتم إدخال تدابير جدية قائمة على توسيع مجال المساعدات المالية والبرامج والهيئات الأوروبية. وتقوم العلاقة بين الطرفين على أساس المصلحة المشتركة ومبادئ اقتصاد السوق والتجارة الحرة. ووفقا للتقرير الخاص عن المغرب أشار فيه أن الاقتصاد المغربي صغير ولكنه مفتوح مما يحتاج لرفع العديد من التحديات[27]. لذا تعتبر المغرب واحدة من الدول التي تعرف تحولا في اقتصادها نتيجة اعتمادها على خطط عمل متقدمة بالإضافة إلى التزامها بتنفيذ الإصلاحات السياسية خاصة في مجال المنافسة والاستثمار.

أما في ليبيا، فقد شهدت لسنوات عديدة قطيعة مع المجتمع الدولي وهذا راجع لتصرفات النظام الليبي السابق برئاسة الرئيس الراحل "معمر القذافي" بالإضافة إلى العقوبات المفروضة عليه إثر أزمة لوكربي 1988م(Lockerbie) واتهام ليبيا بتنفيذها، وبالتالي فلم تحظى بنفس الإهمال التي وجه للدول المغاربية الثلاث.

إلا أنها ومع أواخر شهر نوفمبر 2004م عرفت العلاقات الليبية – الأوروبية تحسنا ملحوظا على إثر الزيارات التي قام بها كل من رئيس الوزراء الألماني السابق "جيرهارد شرودر" (Gerhard Schoder) والرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" (Jacques Chirac)[28] ، حيث تأتي هذه الزيارتان في خضم التغيير الذي حدث على مستوى توجهات السياسة الخارجية للحكومة الليبية بعد الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه عليها، ومع رغبة الطرف الأوروبي في بعث أسس لعلاقات جديدة على اعتبار أن ليبيا تشكل حلقة الوصل في المنطقة المغاربية، وباعتبارها منفذ للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون ليبيا متجهين إلى أوروبا وخاصة إيطاليا المتضررة

بشـــكل أكبر، بالإضـــافة إلى احتوائها على موارد الطاقة التي تزود بها أوروبا خاصـــة إيطاليا صاحبة القرب الجغرافي منها.

ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء الألماني للتأكيد على مكانة ليبيا في السـياسـة الخارجية الألمانية باعتبارها تشـكل رابع أكبر مصـدر للنفط إليها، حيث أكد الوزير أيضـا أن ألمانيا تدعم بشـدة انضـمام ليبيا إلى المنظمة العالمية للتجارة. وفي وقت سـابق مع بداية أكتوبر من نفس السـنة قام رئيس الوزراء الإيطالي السـابق "**بيرلسـكوني**" (Berlusconi) بزيارة إلى ليبيا وتوجت بعقد اتفاقية تقضـي بمد أنبوب غاز يصـل بين مدينة "مليته" الليبية وجزيرة «صـقلية" الإيطالية، بحيث يزود هذا الأنبوب إيطاليا بـ 10% من احتياجاتها من الغاز، في حين تقدر قيمة الاسـتثمارات بـــ 5.6 مليار دولار[29].

حيث أشـادت المفوضـية الأوروبية بالدور المهم الذي تلعبه ليبيا في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مما يسمح بتعزيز التعاون بين الطرفين ويهدف بشكل أساسي إنشاء منطقة تبادل تجاري حر بينهما[30].

III. الاتحاد من أجل المتوسـط: وهو مبادرة فرنسـية قام بإعلانها الرئيس الفرنسـي السـابق "نيكولا سـاركوزي" (Nicolas Sarkozy) وذلك بعد الترويج لفكرة الاتحاد المتوسـطي الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر روما بحضـور كل من إيطاليا، فرنسا وإسبانيا.

فبتاريخ 13 جويلية 2008م في العاصـمة باريس بمناسـبة ذكرى اسـتقلال فرنسـا وبحضـور الأعضـاء 27 للاتحاد الأوروبي و11 دولة من جنوب المتوسـط، أعلن ميلاد "الاتحاد من أجل المتوسـط"(UPM) وجاء هذا الإعلان ليكمل مشـروع برشلونة. وقد حملت المبادرة مجموعة مشاريع من بينها:

1- إزالة تلوث مياه البحر المتوسط عبر إعادة تأهيل 130 موقعا.
2- استخدام المياه الجوفية في ليبيا.

3-تطوير استخدام الطاقة الشمسية في بلدان جنوب المتوسط، لذا حاول الاتحاد الأوروبي تشجيع هذا المنحى من خلال إقامة مراكز للطاقة المتجددة على غرار الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية والتي يتم توليدها ونقلها من محطات الطاقة الحرارية الشمسية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا عن طريق خطوط مباشرة عالية الجهد الكهربائي، إذ يمكن نقل الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية بداية من 60 تيراوات/الساعة فيم بين 2020 و2025 وصولا إلى 700تيراوات/الساعة في عام 2050م[31].

4- إنشاء مركز متوسطي للحماية المدنية[32].

وفي أعقاب انعقاد ندوة التضامن الدولي من أجل تأقلم إفريقيا والمتوسط مع التغيرات المناخية في شهر نوفمبر 2008 في تونس فقد حددت حاجيات التأقلم وكذلك الأولويات التي يجب القيام بها في مجال تعبئة الموارد المائية والغابات ومقاومة التصحر والصحة والإنذار المبكر ومجابهة الكوارث الطبيعية ونقل التكنولوجيات الحديثة للنهوض بالطاقات المتجددة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني وآليات الدعم المالي والعلمي[33].

وما جد في هذه المرحلة، هو رفع مستوى الحوار السياسي، بالإضافة إلى إدخال هيكل مؤسسي جديد من شأنه أن يسمح بمشاركة أكبر من جانب البلدان الشريكة في توجيه وإدارة العملية، ووضع منهجية عمل جديدة تقوم على أساس المشروعات الملموسة والمرنة تعمل على تشجيع تعاون القوى المختلفة بما فيها القطاع الخاص[34].

حيث بلغ مجموع الصادرات المغربية الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي 88.5 مليار درهم سنة 2010، أي ما يعادل 59.8% من إجمالي صادرات المغرب، وبلغت واردات المغرب من ذات الجهة حوالي 146.2 مليار درهم سنة 2010، أي 49.2% من إجمالي الواردات المغربية[35].

وقد سعت فرنسا من خلال زيارة رئيسها "فرنسوا هولاند" (François Hollande) إلى المغرب ما بين 3 و4 أفريل 2013م إلى تنمية علاقاتها مع أكبر شريك اقتصادي لها خارج الاتحاد الأوروبي وذلك بقيمة مبادلات وصلت إلى 8 مليارات يورو، فضلا على أن فرنسا تمثل المستثمر الأول بالمملكة المغربية بما يناهز نصف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـــ 750 فرعا لشركات فرنسية من بينها 36 شركة مصنفة ضمن الشركات الأربعين الأولى في البورصة الفرنسية[36].

على غرار الاتفاقية الخاصة بالتبادلات التجارية في مجال الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي وكل من المغرب وموريتانيا والمزايا التفضيلية على اعتبار أن هذه الأخيرة تدخل في اتفاقيات "لومي" LOME حيث تعد إسبانيا المستفيد الأول في هذا المجال من بين دول الاتحاد الأوروبي[37].

مع كل ذلك سعى الجانب الأوروبي إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع دول المغرب العربي -أي كل دولة على حدا-نظرا لأن دول المغرب العربي لا تزال في تبعية مستمرة للطرف الأقوى في تعاملاتها التجارية خاصة مع بروز الاتحاد الأوروبي كقوة إقليمية وحتى دولية باعتباره الشريك الاقتصادي الأول لدول المغرب العربي خاصة وأنه يعرف تحولا مستمرا نحو مزيد من التكامل والاندماج خاصة في مجالي السياسة الخارجية والأمن.

وفي ذات الصدد أولت فرنسا عناية كبيرة لمصالحها في المغرب العربي نظرا للخصوصية التاريخية، بالإضافة إلى اختزانه لثروات طبيعية، كالفوسفات والنفط، والغاز، حيث ظلت فرنسا تستورد أكثر من ثلثي استهلاكها النفطي وتمثل بلدان المغرب العربي الزبون الأول خاصة في مجال استيعابها للمصنوعات الفرنسية[38]، وذلك راجع لاتساع السوق المغاربية في ظل المنافسة التي تشهدها الأسواق مع الدعوة إلى فتح الأسواق وحرية التجارة في إطار الاعتماد المتبادل والمبادئ الدولية التي تنص عليها شروط الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة الدولية.

وفي سياق ذلك، تحتل الجزائر وضعا متميزا في العلاقات الأورومغاربية خاصة وأن فرنسا كانت تعتبرها امتدادا طبيعيا لها خارج حدودها الإقليمية، خاصة وأنها أنها كانت مستعمرة فرنسية مما جعلها تستفيد منها في جميع المجالات، من تصريف للمنتجات وكذا الاستعانة بأبناء الجزائر في أغلب الحروب التي كانت تخوضها فرنسا خلال الحربين العالميتين. بالإضافة إلى أنها كانت تزخر بالموارد الأولية مما دفع بالإدارة الفرنسية إلى محاولة توقيع اتفاقيات لجعل هذه الموارد في خدمتها وتحت تصرفها، إلا أن الطرف الجزائري ناضل بشدة في محاولة منه لاسترجاع الأرض وحتى مواردها وهو ما تم بالفعل عقب تأميم المحروقات الذي قامت به الجزائر عام 1971م.

لهذا ولتدعيم هذا المسار تم إنجاز أنبوب "**ميدغاز**" "MEDGAZ" الرابط بين الجزائر وإسبانيا عبر البحر المتوسط بعد أن تم تشغيله في 30 مارس2011م، وسيسمح هذا الأنبوب الذي يمتد على 1050 كلم بنقل 8 ملايير متر^3 من الغاز قابلة للمد إلى 16 مليار متر^3 على المدى المتوسط. ويساهم هذا المشروع في تحسين أمن التموينات بما أنه سيربط مباشرة السوق الأوروبية بمصدر التموين بالغاز[39].

وبالتالي فإن أغلب التعاملات التجارية مع الدول الأوروبية كانت تتمحور حول الصادرات الطاقوية من طرف دول المغرب العربي في اتجاه دول الاتحاد، وهذا ما نلاحظه سواء على مر سنوات الاحتلال للبلدان المغربية، ومحاولتها استنزاف ثروات هذه المنطقة (محاولة فرنسا السيطرة على النفط الجزائري)، أو من خلال عقد معاهدات تصب في إطار المصالح الأوروبية خاصة وأن المواد الطاقوية تصدر بأرخص الأسعار ثم تستوردها الدول المغاربية في مشكل مواد مصنعة بأعلى الأسعار وهو ما يجعل تلك الدول في تبعية مستمرة للدول المتطورة.

حيث تحول النفط بعد الحرب العالمية الثانية إلى بضاعة استراتيجية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، مما جعل منطقة الشرق الأوسط التي تستحوذ على احتياطات هائلة من "الذهب الأسود" مركز تقاطع لمصالح القوى الإمبريالية[40] حيث أدى إلى

نشوء العديد من الأزمات في المنطقة مثل أزمة الخليج الثانية 1991م والثالثة 2003م التي كانت تهدف إلى ضمان الاستحواذ على الموارد الطاقوية تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

للتقليل من هذه التبعية الأوروبية للطاقة من العالم العربي، قامت المفوضية الأوروبية للطاقة باقتراح تقوم بمقتضاه دول الاتحاد الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاحتفاظ بمخزون يعادل استهلاك 90 يوما. وفي ذات الصدد بدأت الدول الإسكندنافية تبني سياسات لتنمية المصادر المتجددة للطاقة ويعد النموذج السويدي الأكثر تقدما حيث وضعت جدولا زمنيا مدته 15 عاما تبدأ بعدها مرحلة ما بعد البترول[41].

وبتالي يحاول الاتحاد الأوروبي تطوير خطة متجددة لاستراتيجية الطاقة التكنولوجية (SET) في مقابل التخفيض من الكربون الطاقوي وذلك من أجل فعالية أكبر وأكثر تحملا للخروج من مأزق الطاقة[42]، والتقليل من الاعتماد بالدرجة الأكبر على الاستيراد من الخارج بالإضافة إلى البحث عن موارد تكون أقل ضررا للبيئة.

من خلال دراسة مقارنة لهاته السياسات يتضح أنها تولي أهمية للاقتصاد على اعتبار أن الاقتصاد هو الذي يفتح الباب أمام المجالات الأخرى مثل ما حدث في التجربة الأوروبية خاصة أنها بدأت بقطاعي الفحم والصلب ومن تم التوجه نحو السياسة. وقد أعتبر التوجه الأوروبي في المنطقة المغاربية كدليل على سد الفراغ الذي عرفته الأنظمة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وكذا التنافس الدولي بغرض إيجاد مناطق نفوذ سواء لتصريف المنتجات أو حتى للسيطرة على منابع الطاقة في ظل زيادة الطلب العالمي عليها.

وتأتي هذه الاتفاقيات على درجة من التباين نظرا لخصوصية كل دولة في السياسة الخارجية الأوروبية، فتسعى فرنسا إلى جعل الجزائر والمغرب وتونس الشريك الاقتصادي الأول لها وذلك باعتبارها كامتداد طبيعي لها. في حين تحاول إسبانيا

منافسة فرنسا في المغرب خاصة وأن هذا الأخير يرتبط باتفاقيات كثيرة معها في ظل التواجد الإسباني في الأراضي المغربية في إقليمي "سبتة" و"مليلة".

وأما من جهة أخرى فقد شكل ارتباط اقتصاديات بلدان المنطقة بدول المجموعة الأوروبية نقطة ضعف لها على اعتبار أنها جاءت في وقت كانت مسيرة بناء إتحاد مغاربي في أوجها إلا أنها شهدت انتكاسة على مستوى تفعيلها نظرا للأزمات البنية بين دول المغرب العربي على غرار الأزمة التي نشبت بين الجزائر والمغرب، وملف الصحراء الغربية الذي لا يزال عالقا لحد الآن والتي أثرت سلبا على مسيرة التكامل المغاربي.

وأما بالنسبة لليبيا وموريتانيا، فإن الأولى فكانت تعاني من حصار اقتصادي مفروض عليها من طرف المجتمع الدولي وبالتالي فإنها كانت تغيب في اجتماعات كثيرة تعقد في إطار برنامج الشراكة، إلا أنها وفي السنوات الأخيرة ومع انهيار النظام الليبي بقيادة الرئيس الراحل "معمر القذافي" فإن التوجهات في السياسة الأوروبية بدأت تعرف ليونة في التعامل مع الجانب الليبي على اعتبار ازدياد عدد القضايا المشتركة بين الطرفين وكذا المتغيرات المحلية والإقليمية أما الثانية، فإنها تحتل وضعا خاصا بالنسبة للسياسة الأوروبية فكانت ترتبط بمجموعة اتفاقيات خاصة مع دول الكاريبي بالإضافة إلى علاقاتها المميزة مع إسرائيل.

II. الشق المالي في السياسات الأوروبية.

لقد تنوعت المساعدات المالية للدول المغاربية على مختلف مراحل التعاون ثم البعد إعلان الشراكة المتجسد في إعلان برشلونة والسياسات اللاحقة، حيث نجم عنها العديد من الآثار التي انعكست على الطرفين سواء بالنسبة للطرف الأوروبي وجعله في موضع الأقوى من خلال امتلاكه للأموال هذا من جهة، أما من جهة أخرى فتجسد في جعل الطرف المغاربي في تبعية مستمرة تجسدها الظاهرة التاريخية من خلال جعل الآخر خاضع للقوي. وجاءت المساعدات المالية المقدمة من الطرف الأوروبي على الشكل التالي:

حيث قامت المجموعة الاقتصـــادية الأوروبية بتخصـــيص بروتوكولات مالية تم تقديمها لدول المغرب العربي الثلاث: المغرب، تونس والجزائر في الفترة الممتدة من 1978 إلى 1996 وذلك على أربعة مراحل.

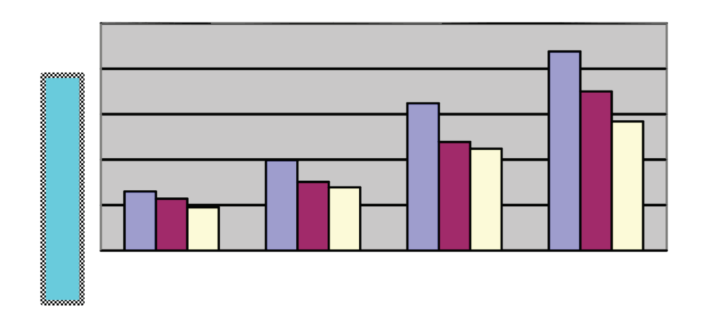
الجدول 04: المقادير المخصـــصـــة للبروتوكولات المالية (1978-1996) "بالمليون إيكو"**43**

البلدان / البروتوكولات	المغرب	تونس	الجزائر
البروتوكول الأول			

المصدر: فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية. ط.1، الدار البيضاء(المغرب): دار توبقال للنشر،1997.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول المغاربية قد حصلت على نسب متفاوتة فيما يخص البروتوكول الأول 1978م – 1982م بحيث نجد أن دولة قد حصلت على نسبة معينة تختلف عن الأولى، فالمغرب وتونس قد حصلتا على 130 و114 في حين كان نصيب الجزائر 95 فقط من هذه المساعدات، وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي الذي يحدد نصيب كل دولة من هذه المساعدات.

الشـــكل رقم 01: رســـم بياني: الأعمدة البيانية تبين تطور المساعدات المالية.



(الرسم البياني من إعداد الباحثة إعتمادا على المعلومات الموجودة في الجدول)

وأما موريتانيا، فإنها تتمتع بوضع خاص باعتبار أنها تنتمي إلى مجموعة الأقطار الإفريقية الكاريبية والهادية المتعاقدة مع الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات "لومي"، حيث استفادت موريتانيا من مساهمة مالية مخصصة لمساندة التقويم خلال الفترة الممتدة من 1993م-1994م بمقدار 18 مليون إيكو، وقدم البنك الأوروبي للاستثمار قرضا بـــ 25 مليون إيكو، لمساعدتها على استغلال معدن الحديد المستخرج من طرف الشركة الوطنية الصناعية الموريتانية[44]. وتأتي هذه الاتفاقية تجسيدا للدور المهم الذي تلعبه فرنسا في إفريقيا، فجسدت الاتفاقية شروط المبادلات التجارية أين سمحت بدخول السلع إلى أسواق المجموعة الأوروبية كخطوة أولى نحو تعزيز التعاون. وتم تجديد هذه الاتفاقية الموقعة في 1975م في 1979م و 1984م و 1989م[45].

في حين أن ليبيا كانت تعاني مجموعة من المشاكل على مستوى تعاملاتها مع المجتمع الدولي، وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر وكذا الحصار الاقتصادي المفروض عليها لعدة سنوات لذا لم تحظر اجتماع برشلونة غير أنها ومع ليونة السياسة الخارجية الليبية في تعاملاتها مع المجتمع الدولي من خلال

البحث عن سبل الحوار فقد دعيت ليبيا إلى الحضور في الاجتماعات اللاحقة للمشروع مما سمح لها بالاستفادة من مزايا الشراكة.

وتابع الإتحاد الأوروبي سلسلة المساعدات المالية في إطار برنامج "ميدا1"[46]) الممتد من الفترة 1996 إلى 1999 وهو مجموعة من الإجراءات المالية والتكنولوجية المرافقة والملازمة لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتوسطية الذي يهدف إلى تحسين اقتصاديات هذه الدول مما يسمح لها بالتعامل الحسن مع اقتصاد السوق في ظل عجز اقتصاديات هذه الدول مع تفاقم مشكلة الديون بالإضافة إلى المشاكل الداخلية، وقد هدفت هذه المساعدات إلى:

1-تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى الكفاءة وتأهيل رؤساء الأعمال والعمال عبر دورات تكوينية وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية.

2-المساهمة في تحسين وتمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية47.

حيث وصلت المخصصات المالية للمغرب إلى 656 مليون أورو وهو ما يعادل 19.1% من إجمالي حجم المساعدات التي بلغت 2955 مليون أورو ثم تونس بمبلغ 428 مليون أورو أي ما يعادل 12.5 % أما الجزائر فوصلت حصتها إلى 164 مليون أورو بنسبة تقدر بـ 4.8 % . [48]

بالإضافة إلى تلك القروض التي كان يمنحها "بنك الاستثمار الأوروبي" والتي تستلزم عليها ديون مع الفائدة[49]، حيث يخصص في إطار برنامج "ميدا2" مبالغ مالية كمساعدات وأخرى على شكل قروض موضوعة على الشكل التالي:

1- الجزائر: 625 مليون يورو.

2- المغرب: 949 مليون يورو.

3- تونس: 977 مليون يورو، وهذه التموينات توزع توزيعا منتظما على أربع قطاعات وهي الطاقة بــ 21% والاتصالات بــ 21% والماء 24% والصناعة والخدمات 17%[50].

ثم استمرت المساعدات المالية من خلال برنامج "ميدا 2" (2002-2004) الذي كان بمثابة البرنامج التكميلي لـــ "ميدا1" وذلك من أجل دعم المؤسسات الاقتصادية مع تقديم العون للدول التي تشهد فترات انتقالية خاصة الجزائر التي توجهت من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية كدليل على قيامها بالإصلاحات وهو ما يعرف بــ "المشروطية السياسية" أين يتم ربط المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية المانحة بقيام الدول المستفادة بمجموعة من الشروط. وكذا إعادة النظر في المساعدات المالية التي يمكن تقديمها لكل من ليبيا وموريتانيا باعتبار أن الأولى لم تستفد من هذه الإعانات نظرا للوضع الدولي الذي كانت تمر به، أما الثانية فيمكن توسيع المخصصات المالية المقدمة لها.

فقد بلغت نسبة تقدم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل "ميدا 2" نسبة 60 %، حيث أورد المدير العام للبرنامج "**عبد الجليل كاسوسي**" أن هذا البرنامج والذي خصص له غلاف مالي قيمته 44 مليون أورو يهدف بالأساس إلا تأهيل المحيط الذي تنشط فيه هاته المؤسسات[51].

ولهذا فقد وافق الإتحاد الأوروبي على إمداد موريتانيا بستة ملايين يورو لتحسين نظام النقل الخاص بها، حيث وقع كل من وزير الاقتصاد الموريتاني "سيدي ولد طه" ونظيره سفير الإتحاد الأوروبي لدى نواكشوط "**هانز جورغ جيرستينلاور**" اتفاقية ضمن الاتفاقيات التي يمليها صندوق التنمية الأوروبي تختص بتحسين خطط النقل وسلامة الطريق[52].

في ذات الشأن قام الإتحاد الأوروبي بتقديم الدعم في المجال الاقتصادي والمالي خاصة القطاع الخاص من خلال تقديم قروض ثنائية من طرف البنك الأوروبي

للاستثمار، خلق منظمة البحر المتوسط للتشارك MED-PARTENARIAT، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية في الميادين التالية: قطاع النفط، قطاع التكنولوجيا الحديثة، قطاع الطاقة في مجال أنبوب الغاز بين الطرفين، بالإضافة إلى الدعم المالي في إطار برنامج MEDA والذي قدرت بـ 200مليون أورو سنويا[53].

وتواصل الدعم المالي الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية ENP وأداتها التمويلية (الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ENPI) للفترة بين عامي 2007 و2013، حيث تبلغ ميزانية البرنامج 173 مليون أورو يقدمها الصندوق الأوروبي للتنمية، وهو مخصص لتمويل المشاريع بحد أقصى يصل إلى 90% في حين يتعين على الشركاء توفير ما لا يقل عن 10% من قيمة التمويل المشترك، ويتم ذلك حسب الأولويات التالية:

1- تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بالأقاليم عن طريق دعم الابتكار والبحث، وتقوية استراتيجيات التخطيط من خلال دمج مختلف المستويات.

2- توفير أفضل الظروف لضمان تنقل الأشخاص والسلع والخدمات بين الأقاليم[54].

من خلال إعلان "UPM" الإتحاد من أجل المتوسط فإن الدعم المالي المقدم من البنك الأوروبي للاستثمار في إطار الدعم المتواصل للمشاريع المطروحة على قائمة أولويات الإتحاد الأوروبي فقد تم تقديم 225 مليون يورو للمغرب بهدف توسيع الطرق البرية السريعة الرابطة بين الرباط والدار البيضاء. وفي ظل المشروع الهادف إلى تنقية مياه البحر المتوسط من التلوث تم تخصيص 6.2 مليون يورو كأرصدة مودعة من قبل المفوضية الأوروبية تحت تصرف بنك الاستثمار[55].

وقد قامت آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة تحت إشراف صندوق أرصدة الودائع بتمويل دراسة حول المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات، وطبقا

لهذه الدراسة فقد خصص ما يقدر بـــ 6.1 مليار يورو لفائدة الشركات الصغرى من قطاعات الصناعة الغذائية والصحة والتربية والسياحة والتكنولوجيات[56].

غير أنه ونتيجة للأحداث الأخيرة التي عرفتها الســـاحة الليبية فقد قدمت المفوضـــية الليبية ما قيمته 80.5 مليون يورو تم الاســـتفادة منها في مســـاعدة العمال المهاجرين الفارين من ليبيا على الصـــمود في المناطق الحدودية، كما تم تقديم أكثر من 10.5 مليون يورو كمســـاعدات لتدعيم آلية الحماية المدنية وكذا مســـاندة عمليات الإجلاء[57].

هدف التوجه المالي المقدم لدول المغرب العربي إلى مســـاعدتها على تحقيق إصـــلاحات هيكلية لاقتصـــادياتها وذلك لتمكينها من القدرة على فتح أســـواقها أمام المنافســـة الخارجية وهذا يقترن بتمويل المشـــاريع المتعلقة بالتنمية المحلية والجهوية وخاصـــة تلك المؤسـسـات الناشئة[58]، في حين يعد دعم مسـار التسـوية في الشـرق الأوسـط هو المسـيطر نظرا لما يشـكله من خلافات بين الأعضـاء خاصـة وأن أوروبا تطرح إسـرائيل كطرف في المعادلة وشرط ضروري لإقامة التعاون.

الخاتمة:

لقد هدفت السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي إلى ربط اقتصاديات دول المنطقة بالاقتصـاد الأوروبي وجعله تابعا لها من خلال التحكم في مواردها الطبيعية وكذا في أســعارها وطرق نقلها، وذلك بعد الأزمة النفطية التي عانت منها أوروبا ســنة 1973 وكانت لها تبعات كثيرة على اقتصاديات المنطقة.

إلا أن هذا التوجه الأوروبي في منطقة المغرب العربي يأتي بعد الضـــعف الذي تشـــهده المنطقة على مجمل هياكلها وكذا المشـــاكل التي تعاني منها خاصـــة ما ارتبط منها بأزمة الديون التي تنعكس بصـــورة أســـاســـية على الأوضـــاع الاجتماعية، بالإضـــافة إلى ذلك ضـــعف منهج التكامل المغاربي وتعرضـــه لأزمات مختلفة على مراحل معينة، وهو الأمر

الذي دفع العديد من الأطراف إلى طرح مشاريعها على المنطقة لما تزخر به من محددات معنوية ومادية.

الهوامش:

[1] *-American Republican statesman, 41 st président of the us 1989-1993, full Name George Herbert Walker Bush. He negotiated further arms reductions with the Soviet union and organized international action to expel the Iraqis from Kuwait en 1990. On: http://oxford dictionaries.com/definition/english/Bush%2C-George?q=george+bush. Consulte le: 19/08/2013.*

2-خاصة بحصول كلا الدولتين على الاستقلال، وإبرام اتفاقيات تفضيلية في تلك الخاصة بالمبادلات التجارية بين الطرفين.

3-بعداش عبد الكريم، حوشين كمال، "انعكاسات التعاون الأورو-متوسطي على الشركات العربية المتوسطية"، ملتقى الاقتصاد في جامعة سطيف: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص. 03.

[4] *-EU AND MAGREB COUNTRIES: BILATERIAL AGREEMENTS. Dans : http : //www.medea.be/en/themes/euro-mediterranean-cooperation/eu-and-maghreb-countries-bilateral-agreements/, consulte le : 13/04/2013.*

5-محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة. ط.1، بيروت: منشورات الحلبي،2011، ص-ص.248-249

6-سهام حروري، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، مجلة المفكر. العدد الثامن، جامعة بسكرة: محمد خيضر، د.س.ن، ص.349، في الموقع الإلكتروني: http://www.univ-biskra.dz/fac/droit/images/revues/mf/r8/33.pdf ، تاريخ الدخول: 2013/08/19.

7-كمال رزيق وسـدور فارس، "الشـراكة الأوروبية بين واقع الإقتصـاد الجزائري والطموحات التوسـعية لإقتصـاد الإتحاد الأوروبي"، في: ملتقى الإقتصـاد الجزائري في الألفية الثالثة. جامعة البليدة،2003، ص.238.

8-روابح عبد الباقي وغياط شريف، "الآثار الإقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي"، في: ملتقى الإقتصـاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2003، ص-ص.13-14.

9-غراب رزيقة وسـجار نادية، "محتوى الشـراكة الأورو-جزائري"، في: الملتقى الدولي حول أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة سطيف: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص.08.

10-وزارة الشؤون الخارجية الموريتانية، "السياسة الخارجية"، في الموقع الإلكتروني
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/mauritanie/presentation-de-la-republique-1134/#sommaire_3
تاريخ الدخول: 2013/06/26

11-مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "إتفاقيات الشراكة الأورومغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول إتحاد المغرب العربي"، مجلة الجامعة المغاربية. العدد السابع، السنة الرابعة،2009، ص-ص.56-57.

12-المرجع نفسه، ص.58.

13-حسن عبد الله، النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق، مجلة دراسات استراتيجية. مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، ط.1، العدد 14، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1998، ص.21.

14-سـعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشـرين. ط.1، الأردن: دار وائل للنشر،2003، ص.161.

15–سهام بشكيط، مكانة الغاز في إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإقتصادية والتسيير،2009، ص.136.

16–بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال. ترجمة: محمد هناد، د.م.ن: بوشان، د.س.ن، ص–ص.140–141.

17–أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية. ط.2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2001، ص.71.

18–إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي. ط.1، القاهرة: مكتبة مدبولي،2002، ص.251. 1

-Thiard Euro-Méditerranéen Conférence of 19 Foreign Ministers. dans : www.euromedi.org/attivita/dettaglioattivita.asp?ived evento=397&lingua=eng. consulté le : 21/05/2013.

20–أوبير فيدرين، تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي عن أعمال ونتائج المؤتمر البرلماني الدولي الثالث حول الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط (مرسيليا 2000). في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول 2013/05/22.-www.arab ipu.org/ipu/cscm/cscm3/index.html

21–ميشال أبو نجم، "المؤتمر الأوروبي–المتوسطي إذا في مرسيليا والمواقف العربية منفصلة". في الموقع http://www.aawsat.com/details.asp?article=13265&issueno=8022#.UaJGp9jGZyU الإلكتروني:

تاريخ الدخول: 2013/05/26.

22–ألين بوزرقان، الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة العشر: العلاقات التجارية المتنامية. المجموعة الأوروبية،2007، ص–ص.5–6.

23-أحمد إدريس، "الشـراكة الأورومتوسـطية: نظرة تقييمية". تونس: مركز جامعة الدول العربية،2010، ص.04.

24-بشـارة خضـر، أوروبا من أجل المتوسـط من مؤتمر برشـلونة إلى قمة باريس (1995-2008). ط.1، بيروت: مركز دراسـات الوحـدة العربيـة،2010، ص.184.

25-المرجع نفسه، ص-ص.184-185.

26-محمد مطاوع، "أوروبا والمتوسـط: من برشـلونة إلى سـياسـة الجوار"، السـياسـة الدولية.2006، في الموقع الإلكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221585&eid=725

27-تقرير من إعداد المعهد الأوروبي للإدراة العامة المركز الأوروبي للمناطق في إطار برنامج يوروميد للمناطق، سـياسـة المنافسـة في شـراكة اليورومتوسـطية. 2007، ص.75.

28- Born en 1932 , French statesman, Prine Minister : 1974-6 and 1995-2007. In http://oxforddictionaries.com/definition/english/Chirac%2C-Jacques?q=jacques+chirac. Consulté le : 24/08/2013.

29-أحمد طاهر، "العلاقات الليبية – الأوروبية: بداية جديدة"، السـياسـة الدولية. العدد 159،2005، ص.2000. 1

30-الشرق الأوسط، "أوروبا تفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع ليبيا". في الموقع الإلكتروني:
، تاريـخ الـدخـول:
http://arabic.people.com.cn/31662/6363.2013/04/19140.html

31-الوزارة الاتحادية لشؤون البيئة وحماية الطبيعة وأمن المفاعلات النووية (الحكومة الألمانية)، ربط دول البحر الأبيض المتوسط لنقل الطاقة من محطات الكهرباء الشمسية الحرارية. ملخص المركز الألماني لشؤون الطيران ومجال الفضاء،2004، ص.03.

32-عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والأفاق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009، ص.46.

33-مركز جامعة الدول العربية، تقرير: المغرب العربي خلال سنة 2008. تونس: الأمانة العامة، 2008، ص.173

34-الجمعية المحلية والإقليمية الأورومتوسطية، تقرير البعد الإقليمي للإتحاد من أجل التوسط: توصيات للمستقبل.الإجتماع الثاني العام، أغادير(المغرب)،2011، ص.04.

35-وزارة الإقتصاد والمالية المغربية، "مشروع قانون المالية لسنة 2012، التقرير الإقتصادي والمالي". في الموقع الإلكتروني: http://www.finances.gov.ma، تاريخ الدخول 2013/01/22.

36-إيمان أحمد عبد الحليم، "إعادة التوازن: الدلالات السياسية لزيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند إلى المغرب"، السياسة الدولية، العدد 192،2013.

37-أحمد مهابة، "العلاقات بين المغرب والإتحاد الأوروبي من التوتر إلى الإنفراج"، السياسة الدولية. العدد 120، ال سنة1995،31، ص. 334.

38-بوقنطار الحسن، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967. ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص.106.

39-وزارة الشؤون الخارجية، "أنبوب الغاز ميدغاز يدخل حيز الخدمة بعد تشغيله الجاري"، في الموقع الإلكتروني:
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?story=11/04/03/4772745

40-فيكتور شـابينوف، "أزمة النفط ونهاية الموجة الثالثة من الثورة"، الحوار المتمدن، العدد 1929، 2007، في الموقع الإلكتروني:

، تاريـــــــــــخ الـــــــــــــدخـــــــــــول
http://www.ahewar.org/debat/show.art.a.2013/04/18
sp?aid=979691

41-ياسمين فاروق، "أية إســـتراتيجية أوروبية للطاقة؟"، الســـياســـة الدولية. العدد2006،164، ص.69. 1

A new deal for european ،European Commission-42
defence. 2013, p.22.

43-فتح الله ولعلو، المشـــروع المغاربي والشـــراكة الأورومتوســـطية. ط.1، الدار البيضاء(المغرب): دار توبقال للنشر،1997، ص.157.

44-فتح الله ولعلو، مرجع سابق ذكره، ص.159.

Les relations international de 1973 à ،-Piere Milza45
dition colombes, 2001, p.119.éParis : .nos jours

The MEDA Regulation is the principal 46-
instrument of economic and financial cooperation under the Euro-Mediterranean partnership. Meda : Programme. Dans
http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_en.htm. consultation le 03/07/2013.

47-نزعي فاطمة الزهراء، أفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطية في الجزائر: تحليل أثر برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2009 -2010، ص.193.

48-محمد بولعسل، الأثار الإقتصادية لإنضمام الدول المغاربية إلى إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية: دراسة حالة تونس، المغرب والجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص.63.

49-بعثة الإتحاد الأوروبي إلى المملكة المغربية، "التسلسل الزمني للعلاقات الثنائية"، في الموقع الإلكتروني:.http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/e.u_morocco/chronology/index_ar.ht

50-بوهزة محمد، ومدموم كمال، "تحليل الجوانب المالية لإتفاقيات التعاون والشراكة الأورومتوسطية"، الندوة العلمية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. جامعة سطيف: فرحات عباس، 2004، ص-ص. 9-10.

51-سليم بن عبد الرحمن، تأهيل برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: برنامج ميدا 2 حقق تقدما بـ 60 بالمئة، جريدة الخبر، ال عدد15،2012/11/6895."

52-نشرة أنسامد الإيطالية، "موريتانيا: 6 ملايين يورو من الإتحاد الأوروبي لقطاع النقل". في الموقع الإلكتروني:
Ansamed.ansa.it/ansamed/ar/notizie/rubriche/enpi/2013/04/16/visualizza_new.

53-عمر الكتاني، "إتفاقيات التبادل الحر بين المغرب والإتحاد الأوروبي والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة حسب القطاعات الإقتصادية". جامعة

سطيف، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد08، 2008، ص-ص.2-3.

54-مركز أستون الأوروبي، الإعتمادات المالية المخصصة من قبل الإتحاد الأوروبي للسلطات المحلية والإقليمية في دول جنوب وشرق المتوسط: دليل المعلومات. جامعة أستون،2012، ص.07.

55-بنك الإستثمار الأوروبي، الإتحاد من أجل المتوسط ودور البنك الأوروبي للإستثمار ورؤيته. لوكسمبورغ،2010، ص-ص.03-04.

56-المرجع نفسه، ص.07.

57-المفوضية الأوروبية، "المساعدات الإنسانية والحماية المدنية: أزمة ليبيا"، في الموقع الإلكتروني:

http://www.echo-arabic.eu/content/libya، تاريخ الدخول 2013/06/19.

58-إسماعيل معراف، التكتلات الإقتصادية الإقليمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2012، ص.177.